

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ، فإن كتاب «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» للعلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله تعالى ، قد كنت قمت على طبعه وتحقيقه والتعليق عليه ، برغبة من الشيخ محمد نصيف رحمه الله تعالى ، وعلى نفقته هو وشركائه جزاهم الله خيراً ، وذلك سنة ١٣٨٦ هـ .

ولما كان الكتاب من خير ما ألف في موضوعه ، والردُّ على بعض المتعصبة ، المخالفين للكتاب والسنة ، بأسلوب علمي هادي رصين ، ورفق ظاهر بالمخالفين فقد لقي إقبالاً هاماً من أهل العلم وطلبته ، المصطفى من كل ما يعكر صفو الكتاب والسنة ، من أفكار المتكلمين ، وآراء المتفكِّهة الجامدين ، وكانت نسخه نفدت ، وكثر عليها الطلب ، الأمر الذي أسال لعاب بعض الطابعين والناشرين ، من الذين يتكسبون ويتاجرون بجهود غيرهم من الناشرين والمؤلفين والمحققين ، لا يرقبون فيهم إلاَّ ولا ذمة ، فتهافتوا على سرقة الكتاب وطبعه ، في الشرق والغرب

دون استئذان من ناشره ومحققه، فطبع عدة طبعات في الباكستان ومصر ولبنان، وقد وقفت حتى الآن على ثلاث طبعات منها، إحداها صورت تصويراً بما يسمونه بـ «الأوفست»، والأخريان طُبعتا بحرف جديد، وقد تفنن الناشران لهما في ستر عملية السرقة بأن غيرا من واجهة الكتاب حذفاً وزيادة، فمثلاً كان في طبعتنا تحت عنوان الكتاب واسم مؤلفه ما صورته:

قام على طبعه وتحقيقه والتعليق عليه

محمد ناصر الدين الألباني

فحرفه أحدهما فجعله هكذا :

تحقيق
الشيخ محمد ناصر الدين الألباني محمد عبد الرزاق حمزة

وزاد الآخر ضعفاً على إباله فجعله هكذا :

الطبعة الثانية
مع تحريكات وتعليقات

محمد ناصر الدين الألباني عبد الرزاق حمزة

وذكر الناشر اسمه بينهما! فكأنه يتبارى مع السارق الأول في تغيير شكل الواجهة، فوافقه على إضافة اسم الشيخ عبد الرزاق حمزة رحمه الله وليس له أي علاقة بتحقيق الكتاب والتعليق عليه. كل ما في الأمر أنه كان كتب على نسخة المؤلف رحمه الله بعض التعليقات والانتقادات في

حياته، وأقره هو على بعضها، وتعبه في بعضها، فطبع ذلك كله في التعليق كما وجدته في النسخة، وتعبته أنا في بعضها، فاتفق الاثنان على تغيير هذه الحقيقة، وزاد الآخر على الأول، بحشر نفسه بين المحقق الفعلي والمحقق المدعى، زاعماً أن له فيها تخريجات وتعليقات ليصنع بذلك على طبعته صبغة الشرعية، وهو يعلم أنه ليس له فيها أي تخريج علمي يذكر، ولو فرض العكس فهو مما لا يُسوّغ له فعلته كما لا يخفى، ولا سيما وأنه قد أضاف إلى الكتاب: «التنكيل» رسالتين لغير المؤلف، تأكيداً لما رمى إليه من إضفاء الصبغة الشرعية عليه! فذكرني هذا وذاك بما يروى عن أحد المتصوفة أنه رُئي يوماً وقد غير من شكل لباسه، فقيل له في ذلك؟ فقال: تغيير شكل من أجل الأكل!

وثمة تغييرات شكلية أخرى في هذه الطبعة وسابقتها، لا فائدة تذكر من إطالة القول ببيانها، ففيما سبق كفاية لبيان عدم شرعيتها. وهذا كله فيما يتعلق بالظاهر من أمرهما.

وأما ما يتعلق بما في داخلهما من الأخطاء المطبعية، فهذا - فيما أعتقد - بحر لا ساحل له، فإنها من طبيعة الطباعات التجارية المسروقة، وليس عندي من الوقت ما يمكنني من التفرغ للكشف عنها، وحسبك مثلاً واحداً منها وقع في الطبعة السابقة، وفي عنوان الكتاب نفسه وبحرف الثلث المُشكَّل: «التنكيل لِمَا ورد...» كذا وقع فيها خلاف الأصل، والصواب: «التنكيل بما...». وإذا كان هذا حال العنوان فكيف يكون حال المُعَنُون؟!!

وإذا كان شأن بعض الناشرين ما ذكرنا، فإنه لا يزال فيهم -
والحمد لله - من يخافون الله، ولا يسطون على حقوق عباد الله، ولا
يظلمونهم، فقد جمعني مجلس مع واحد من أفاضل الناشرين
المشهورين، ألا وهو الأخ سعد الراشد أبو عبد الرحمن صاحب مكتبة
المعارف في الرياض، فجاء ذكر هذه الآفة التي ابتلي بها بعض
الناشرين، فشاركني في استنكاري لها، وأبدى رغبته في طبع بعض
كتبي وغيرها مما قمت بالتعليق عليه أو تحقيقه، مع استعداده لتقديم كل
ما يلزم من الحقوق، فشكرت له ذلك واطمأنت إليه نفسي، وانشرح له
صدري، فأذنت له بطبع بعضها، منها «التنكيل»؛ إذناً خاصاً به، لا
يشاركه غيره فيه، والله تعالى هو المسؤول أن يسدد خطانا، وأن يوفقنا لما
يحب ويرضى، إنه خير مسؤول.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك
وأتوب إليك.

عمان - الأردن ١٢ رجب سنة ١٤٠٦ هـ

وكب

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن